

المشهد السياسي

الانتخابات الفرعية في أيلول

الانتخابات الفرعية على الأبواب، ومعها أول اختبار لشريكي الحكم، التيار الوطني الحر وتيار المستقبل. وفيما يُتوقع أن تكون معركة كسروان هادئة، ستشهد طرابلس حرباً ضروساً لتحديد الأحجام قبل انتخابات أيار 2018



المشوق، خصم امر إجراء الانتخابات والنقاش محصور في بعض التفاصيل (هيثم الموسوي)

يعتزم وزير الداخلية والبلديات نهاد المشنوق، إصدار مرسوم دعوة الهيئات الناخبة في غضون أيام من أجل تحديد موعد للانتخابات الفرعية في أيلول. وعلمت «الأخبار» أن اجتماعاً حصل أول من أمس بين المشنوق وباسيل، كان طبعه الرئيسي إجراء «الانتخابات الفرعية في كسروان (مقعد الرئيس ميشال عون) وفي طرابلس مقعد النائب الراحل بدر ونوس ومقعد النائب المستقل روبيير فاضل. وسيعقد الأسبوع الجاري اجتماع بين الرئيسين ميشال عون وسعد الحريري، قد ينضم إليه الوزير المشنوق، لبحث ملف الانتخابات.

وأكد وزير الداخلية نهاد المشنوق لـ«الأخبار» أن البحث تجاوز مسألة إجراء الانتخابات من عدمها، لأن الحكومة ملزمة، دستورياً وقانوناً، بإجراء «الفرعية». وأضاف أن البحث

مجلس الوزراء لا يتفق على آلية التعيين و«لجنة النازحين» لا تجد حلاً للامنة

يتناول موعد الانتخابات وبعض الأمور الإجرائية. ورجح أن تُدعى الهيئات الناخبة للاقتراع في أيلول المقبل.

في كسروان، يدور الحديث حول إمكان حصول تزكية للمرشح شامل روكز، في ضوء قرار القوات اللبنانية، وعدد من المرشحين الأقوياء، بعدم إهدار جهدهم على مقعد لن تدوم ولايته أكثر من 8 أشهر. لكن حضور التزكية ضعفت في ظل عزم بعض القوى السياسية المناوئة للتيار الوطني الحر، كالكتائب وباقي مكونات ما كان يعرف بـ14 آذار، على عدم منح التيار القدرة على «التمتع بهذا الترف». ويجري الحديث عن ترشح عضو الأمانة العامة (سابقاً) لـ14 آذار، والمستشار الإعلامي لرئيس حزب الكتائب النائب سامي الجميل، نوفل ضو، لمواجهة روكز.

«الحرية عنوانها جورج عبدالله»

أصدرت الحركة الشبابية للتغيير بياناً أمس تناول توقيف ناشطين فيها على خلفية كتابة شعارات تطالب بحرية الأسير جورج عبدالله قالت فيه: «قامت القوى الأمنية اللبنانية بتوقيف الرفيق خضر أنور والرفيقة تيماء حبيب من الحركة الشبابية للتغيير على خلفية كتابة شعارات على حائط قصر الصنوبر تطالب بحرية الأسير جورج إبراهيم عبدالله المعتقل تعسفاً في السجون الفرنسية منذ 34 عاماً، حيث يتحضر السفير الفرنسي لاستقبال المهنيين بالعهد الوطني الفرنسي يوم الجمعة. وقامت القوى الأمنية لاحقاً بإطلاق سراح الرفيقة تيماء حبيب، بينما اقتادت الرفيق خضر أنور إلى فصيلة طريق الشام». وعلمت «الأخبار» أن ضباطاً فرنسيين حاولوا المشاركة في التحقيق مع أنور، لكن الأخير رفض ذلك. وليلاً، قرر المدعي العام زياد بو حيدر ترك أنور بسند إقامة، على أن يعود إلى الفصيلة عند العاشرة من صباح اليوم لاستكمال الإجراءات بحق، وسط اشتراط القضاء على أنور تكفله بإزالة الشعارات التي كتبها! وفي الإطار عينه، دعت منظمات وجمعيات إلى المشاركة في الاعتصام الذي دعت له الحملة الوطنية لإطلاق سراح الأسير جورج إبراهيم عبدالله، وذلك يوم الجمعة 14 تموز الساعة السادسة مساءً أمام قصر الصنوبر بالتزامن مع استقبال السفير الفرنسي المهنيين بالعهد الوطني الفرنسي.

مناسبة لخصوم ريفي لتجسيمه، وإظهار أن الانتخابات البلدية التي انتصر فيها كانت استثناءً. حكومياً، أخذ موضوع آلية التعيين في الإدارات الرسمية الحيز الأكبر من نقاش جلسة الوزراء المنعقد أمس، وطغى على ما عداه من البنود. مع ذلك لم يصل النقاش إلى أي مكان، بعد أن استغرق نحو ساعتين، فأرجى إلى الجلسة المقبلة. وأشارت مصادر وزارية لـ«الأخبار» إلى أن الرئيس الحريري استهل حديثه في بداية الجلسة بدعم الجيش، ومن ثم مهد لحديث عن الآلية، فأشار إلى أن التركيز يجب أن يكون على إنجاز الأعمال في الوزارات، لأن المواطن يريد عدداً من الوزراء أبدووا وجهة نظرهم في مسألة الآلية، وكان وزيراً التنمية للشؤون الإدارية عناية عز الدين أول من افتتح باب النقاش، مؤكداً أنه «بين الكلام عن إلغاء الآلية

أما «الحرب الطاحنة»، ففي طرابلس، حيث تتصارع ثلاث قوى رئيسية: رئيس الحكومة سعد الحريري، الرئيس نجيب ميقاتي والوزير السابق أشرف ريفي. والواضح أن المعركة سترتدي عنوان زعامة الفيحاء، خصوصاً بعد وقع الانتخابات البلدية على زعامة الحريري ومحاولته ترقيع الوضع بزيارة أو اثنتين لطرابلس. وفيما كان الحريري يفضل عدم الخضوع لهذا الامتحان اليوم، يمكن «الفرعية» أن تشكل فرصة حقيقية له لإعادة الاعتبار إلى تياره. كذلك الفرصة متاحة أمام ميقاتي لفرض نفسه رقماً صعباً وإثبات قوته التجبيرية والسياسية في طرابلس لو لم يكن هو المرشح. أما ريفي فهو الأكثر ارتياحاً بين خصومه ولا يحتاج فعلياً إلى ربح المعركة، بل إلى تأكيد قوته فحسب، عبر نيل نسبة مرتفعة من الأصوات. لكن قد تشكل «الفرعية»

وإبقائها نحن مع إبقائها، ولا مانع من تطويرها». وأضافت: «هذه الآلية أخذت وقتاً للوصول إليها. نحن لا نريد أن ندفن رأسنا في التراب ونقول إنه لا يوجد محاصصة. ولكن بالحد الأدنى فليكن هناك كفاءة ضمن المحاصصة». ورات أن هذا الطرح يُعدّ «تحدياً للحكومة التي أعطيت عنوان استعادة الثقة، ولا يمكننا مواجهة الأمور بأساليب لا علاقة لها بالإصلاح». وهنا تدخل الوزير سليم جريصاتي، فأكد أن «الآلية هي توصية ولا علاقة لها بالدستور»، مشيراً إلى «أنا بدانا نشعر بأن هناك استهدافاً سياسياً ومحاولة لضرب العهد». ردت عز الدين موضحة أن «الآلية تحاكي الدستور وتندمج مع روحيته»، وانضم الوزير جبران باسيل إلى النقاش، قائلاً إن «هذا البلد كله محاصصة ومذهبية»، مشيراً إلى أن «الآلية جيدة لكن يمكن أن تكون